متغيرات الشأن العراقي وعلاقتها باستراتيجية أميركا في المنطقة: قراءة مستقبلية

د. ياسين سعد البكري / أكاديمي* و باحث من العراق
د. حيدر علي / أكاديمي** و باحث من العراق

* أستاذ مساعد / نظم سياسية - كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين.
** أستاذ مساعد / سياسية دولية - كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية.

مقدمة

اعتبر العراق في الستراتيجية الأميركية أحد أعمدة التمدد والهيمنة خصوصاً بعد أحداث أيلول (سبتمبر) 2001، التي شكلت مجالاً لتفاعل محفزات الخطر الذي واجهته أميركا في داخل أراضيها من جهة، ومع فكر المحافظين الجدد الذي يلتقي في عدد من مداراته مع نبوءات صهيونية، يشكل فيها العراق وأرض بابل إحدى مرتكزات العودة وحكم العالم والهيمنة عليه، وحتى نزعات الانتقام من فعل تاريخي أصبح أحد مدلولات التحشيد النفسي والإيديولوجي الديني، فضلاً عن عوامل أخرى جيو- ستراتيجية واقتصادية، تجعل من العراق نقطة محورية في الصراع الدولي.

تلك الرؤية وجدت طريقها في مفاصل الستراتيجية الأميركية ودفعت لفعل الاحتلال، الذي تشير ارتفاع كلفته إلى تلك الأهمية، وعملت المتغيرات الداخلية العراقية على رفع تلك الكلفة في الجوانب المعنوية والمادية والاعتبارية لأميركا.

الفرضية

تنطلق الفرضية من أن المتغيرات الداخلية العراقية أثرت في السلوك السياسي والستراتيجي الأميركي، أكثر من تحكم صانع القرار الأميركي بالمتغيرات الداخلية العراقية، قاد ذلك إلى جملة متغيرات في الستراتيجية الأميركية على مستواها العراقي والعام في التعامل مع الوضع الإقليمي الخاص بالعراق والوضع الدولي المنغمس أو المهتم في العراق.

أسئلة البحث

- ما هي الستراتيجية الأميركية العالمية واستراتيجيتها الفرعية في المنطقة؟
- ما هي المتغيرات الأساسية في الشأن العراقي؟
- كيف انعكست تلك المتغيرات على الستراتيجية الأميركية؟
- وما هي ملامح الستراتيجية الأميركية المستقبلية ؟

تلك ما سيحاول البحث الإجابة عنها وتقصي مسبباتها .

أولاً : الرؤية الستراتيجية الأميركية للعراق

قبل البحث في الرؤية الستراتيجية الأميركية للعراق، سنذهب لتوصيف العلاقات العراقية الأميركية، التي مرت منذ بداياتها بعد الحرب العالمية الثانية، بمراحل كان الغالب فيها العداء المستتر أو المعلن، عدا استثناءات قليلة وقصيرة، سادت فيها علاقات حسنة، ولكنها كانت غير مباشرة أو سرية. ولكنها أصبحت عدائية وحربية منذ عام 1990، إثر احتلال العراق للكويت، حيث استهدفت أميركا العراق وجيشه بأعمال حربية، وصولاً إلى احتلاله وإدارته منذ عام 2003، وحتى انسحاب قواتها منه في 15 كانون الأول (ديسمبر) 2011. ولم يخرج العراق بعدها من دائرة الهيمنة الأميركية تماماً، فهو يرتبط معها باتفاقية الإطار الستراتيجية، كما لا يزال واقعاً تحت طائلة الفصل السابع المكبلة لسيادته، والتي عملت أميركا على فرضه عليه داخل مجلس الأمن منذ عام 1990. ويمكن تحديد مرحلتين قبل الغزو، وهما :

مرحلة العلاقات الحذرة

اتسمت العلاقات العراقية الأميركية منذ اهتمام أميركا بالمنطقة، بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1990، بالحذر والاقتراب لمسافة محدودة واللجوء إلى التستر أو غير المباشرة عن طريق أطراف ثالثة. وكان المحرك الأميركي للعلاقات مع العراق اقتصادي-نفطي، أكثر مما هو سياسي، وغالباً ما يعود ذلك إلى عداء الرأي العام والكره الشعبي العراقي لأميركا، بسبب موقفها من القضية الفلسطينية ومساندتها لإقامة إسرائيل، هذا العداء الذي لم يكن في مقدور الحكومات العراقية إهماله أو تجاوزه.

كان المحرك الأميركي للعلاقات مع العراق اقتصادي-نفطي، أكثر مما هو سياسي

وكانت أميركا قد بدأت مشروع «الشرق الأوسط» أوائل خمسينات القرن الماضي على الصعيدين العالمي والإقليمي، لمواجهة المد الثوري والقومي الذي اجتاح المنطقة، وقد واجه هذا المشروع معارضة من قوى سياسية واجتماعية عراقية كثيرة، ما جعل أميركا تتجاوزه لصالح تأييد «حلف بغداد» في أواسط الخمسينات، والذي جعل العلاقات تتميز أفضل أوقاتها وخصوصاً بعد طرح مشروع أيزنهاور، الذي جعل حكومات العراق المتعاقبة تأمل في الحصول على مكاسب اقتصادية وتنموية من أميركا. غير أن الانقلاب على الملكية عام 1958 وقيام حكم جمهوري يهيمن عليه العسكر، هدم حلف بغداد وأعاد العلاقات إلى حالة السلبية، التي دفعت العراق لاحقاً إلى محاربة فكرة «الحلف الإسلامي» أوائل الستينات. ولم تستمر حالة التقارب النسبي أوائل الستينات طويلاً، إذ أمهرت عليها بقوة حرب حزيران (يونيو) 1967، والتأييد الأميركي الكبير لإسرائيل. وعاد التقارب المستتر في السبعينات والثمانينات، خصوصاً أثناء الحرب العراقية الإيرانية، والتي قيل الكثير فيها حول المساندة الخفية الأميركية للعراق في تقديم التسهيلات الاستخبارية وغيرها.

مرحلة العلاقات التصادمية

انتهت الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات أواخر عام 1988، بحالة لا غالب ولا مغلوب، على الرغم من أن معظم الآراء والتحليلات، تشير إلى أن الطرفين خسرا الكثير من القدرات الاقتصادية والإمكانات المادية والبشرية اللازمة للتنمية. وبدأ الإعلام الغربي بعدها يبالغ في مقدار قوة العراق وجيشه وسعيه للحصول على أسلحة الدمار الشامل، الكيماوي والجرثومي والذري. ولم يمض وقت طويل حتى قام النظام العراقي الحاكم، تحت مبررات الضغوط الاقتصادية والديون والأطماع، بغزو الكويت واحتلاله. وكان احتلال الكويت على وفق الرأي الغالب، هو المبرر الذي تطلبه أميركا والغرب وأعداء العراق، لتدمير مقومات القوة العسكرية والمقدرة الاقتصادية لديه.

وعلى أساس تحرير الكويت حشدت أميركا الرأي العام العالمي والدول الغربية والعربية ورائها. وقامت بجهود جبارة لإصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي تحت مظلة الفصل السابع من ميثاقه، الذي يجبر الدول على الالتزام بالقرارات. وفرضت عقوبات كثيرة وتفصيلية على نواحي الحياة كافة في العراق. وشنت مع الحلفاء بتفويض من مجلس الأمن حرباً واسعة، دمر فيها الطيران والصواريخ كثيراً من البنى التحتية

والمصانع داخل العراق، قبل أن تجتاح الكويت وتدمر الجيش العراقي وأسلحته ومعداته أوائل عام 1991.

ولم تكتف أميركا بتحرير الكويت، بل عومل العراق كدولة ليست حائزة للسيادة، يمنع طيرانه من التحليق في معظم مناطقه، وأوقف عنه الطيران التجاري، وقطع ضخ وبيع نفطه، ثم سُمح ببيع محدود للنفط تذهب عوائده إلى صندوق في الأمم المتحدة، يُشترى بوساطتها سلع غذائية أساسية لتوزيعها على مواطنيه لدرء المجاعة. بينما جابت أراضيه، على وفق قرارات مجلس الأمن، فرق تفتيش عن أسلحة الدمار الشامل بحثاً عن مواد اتضح بمرور الزمن، وتكشّف الحقائق، أن لا وجود لها قطعاً. واستثمرت مهمات المفتشين في توجيه الضربات الجوية والصاروخية الأميركية، إلى مواقع قيل إنها تساهم في صنع السلاح أو تدعم قوة النظام الحاكم.

ولم تكتف أميركا بتحرير الكويت، بل عومل العراق كدولة ليست حائزة للسيادة

العراق في الستراتيجية الأميركية بعد 11 أيلول (سبتمبر)

لا يمكن النظر إلى ستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية إلى العراق، بعيداً عن ستراتيجيتها التي وضعت على أثر أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، والتي تتحدد ملامحها في مسارات عدة أهمها[1]:

• المحافظة على أولوية القيادة الأميركية في العالم بصورة القطبية الأحادية، وعدم السماح بمنافستها من قبل أي طرف، وهذا يعني تبني كل السياسات والستراتيجيات التي تصون هذا المبدأ كالحروب الاستباقية.

• إعادة تحديد مفهوم السيادة من أجل ملاحقة المجموعات الإرهابية أينما كانت وفي أي بلد وجدت، ما أدى إلى تعزيز مبدأ (السيادة المرنة)، بما يتوافق مع مصلحة القوة العظمى الأميركية.

• إعادة رسم هيكلية التوازن الدولي بكل أبعاده، بالشكل الذي يتلاءم مع المصالح العليا للولايات المتحدة، وهذا يعني توظيف مقومات القوة والتأثير في بناء تحالفات جديدة، وآليات توزيع للقوة بطريقة تعيد بلورة معادلات التوازن الدولي، وهذا يتطلب خوض الحروب والتدخل في أماكن عديدة، عبر تبني سياسة كونية متعددة الأطراف والعمل على إحداث تغييرات في هيكلية العلاقات الدولية والأدوار الإقليمية، وتغيير الحدود القائمة والطبيعة الداخلية لعدد من الدول.

1 - للمزيد عن أولويات الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ينظر: بتر سكاون، أميركا: الكتاب الأسود، ترجمة: إيناس أبو حطيب، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003، ص 276.

لقد استطاعت الولايات المتحدة توظيف موضوع الحرب على الإرهاب لإعلان حرب استنزاف ترمي إلى تدمير أي معارضة يمكن أن تؤثر في طبيعة الوضع القائم على الريادة الأميركية. لذا فإن النوعة الهجومية كانت السمة المميزة التي اتسمت بها السياسة الأميركية بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، وقد استندت هذه النوعة إلى سياسة هجومية، كان للخيار العسكري فيها أولوية متقدمة وهذا ما يعد منعطفاً في مستوى التخطيط الستراتيجي وتقدم الستراتيجيات الفرعية، حيث إن الهرم الستراتيجي تحول السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، أعطى الأولوية للستراتيجية العسكرية بحيث تكون حاضرة مع الستراتيجيات الفرعية الأخرى.

استطاعت الولايات المتحدة توظيف موضوع الحرب على الإرهاب، لإعلان حرب استنزاف ترمي إلى تدمير أي معارضة

مثّل احتلال العراق أحد مخرجات المتغيرات في الرؤية الستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية، وإعادة صياغة أولوياتها بعد 11 أيلول (سبتمبر)، إذ كانت حرب العراق تعبيراً لأهداف السياسة الأميركية الخارجية، المنبثقة عن المدرسة الواقعية الليبرالية، فقد مرجت الولايات المتحدة فيما يخص حرب العراق واحتلاله، بين تطريس التوجه للحرب، بين الضرورة والاختيار، أي بين تهديد المصالح العليا للولايات المتحدة من خلالها لإحداث تغييرات داخل هذا البلد، وهذا ما يذهب إليه ريتشارد هاس في كتابه «حرب الضرورة... حرب الاختيار». وعلى هذا الأساس فإن العراق والمعطيات الجيوسياسية والجيوستراتيجية المحيطة ببيئته الدولية والإقليمية والداخلية، طرح محددات أساسية بالنسبة للسياسة الأميركية.

تتشكل الرؤية الستراتيجية الأميركية للعراق، وفقاً للمعطيات السابقة من عدة عدة:

1 - الموقع الجيوستراتيجي

يمثل العراق موقعاً جيوستراتيجياً مهماً على مستوى العالم، فهو عقدة اتصال وافتراق بين القارات، ولا يمكن النظر إلى الأهمية الجيوستراتيجية للعراق، بالنسبة لاستراتيجية الولايات المتحدة في هذه اللحظة التاريخية إلا مركباً مع الموقع الجيوستراتيجي لأفغانستان، وبهذه الميزة يحقق الموقع أهدافاً عدة للستراتيجية الأميركية:
الاقتراب من أهم المنافسين المحتملين لكسر الهيمنة الدولية الأميركية (القرن الأميركي) : الصين وروسيا[3].

2 - ياسين سعد محمد، الستراتيجية الأميركية بعد 11 أيلول، مجلة العلوم والمستقبل (الجامعة المستنصرية، مركز دراسات المستقبل العربي)، العدد 2، السنة الثانية، شباط 2004، ص 94.

3 - للمزيد عن هذا الموضوع ينظر: إبراهيم درويش، رقعة الشطرنج الكبرى: الهيمنة الأميركية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 1999. وكذلك: ميزة عن إدارات الولايات المتحدة، الدور الرئيسي للمناطق الطرفية والكامنة التي قد تشكل تحدياً للدور الأميركي، مثلاً: العراق أو منطقة يوجد ما يحدد في منطقة مكتشفة الموقع مثل الدور ... (دمشق، دار المدى للطباعة)، العدد 271 في 2006/11/25، أيضاً عن الدور الصيني المتنامي في منطقة، مدن علي، حول مستقبل الصين من السياسة الدولية، دراسات ستراتيجية بالمركز العربي والدولي للدراسات الستراتيجية (طبعة معدلة)، العددان 19 - 20، 2005، ص 167.

الاقتراب من أهم الدول الناشطة للعب أدوار إقليمية لا تتوافق مع المصالح الأميركية، وهي كل من إيران وكوريا الشمالية[4]. الاقتراب من أهم الحلفاء، في منطقة الشرق الأوسط للعب أدوار دعم متبادل، وهي إسرائيل.

الاقتراب من أهم ملفات الصراع الداخلية لدول المنطقة (قضايا الأقليات)، بما يمنح الولايات المتحدة قدرة الإمساك بمفاتيح هذه القضايا، وتحريكها بالشكل الذي يتوافق مع مصالحها والضغط على الدول لتقديم تنازلات مثل، (تركيا والقضية الكردية وحزب العمال الكردستاني وقضية الأرمن)، (إيران وقضايا الأكراد والأقليات المذهبية والدينية ومجاهدين خلق)، (سوريا والقضية الكردية)، (الصين وقضية التبت)، (الباكستان والهند وقضية كشمير)[5].

2 - النفط

شكل النفط في ذاكرة الولايات المتحدة والغرب عموماً، صدمة شكلتها ثلاثة أحداث مختلفة، في التوقيت الزمني، والأماكن، ودرجة حدتها، إلا إنها راكمت مخاوف. الحدث الأول هو تأميم النفط الإيراني من قبل محمد مصدق في بداية خمسينات القرن الماضي، والحدث الثاني هو المقاطعة العربية للغرب في حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، والحدث الثالث احتلال العراق للكويت في 1990.

إذا كان النفط يشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة، فهو أيضاً يشكل تهديداً لأمن اقتصاديات ونمو دول أخرى

الأحداث تلك شكلت صدمة متنامية، ووعياً بأن مصير التطور الصناعي واستقرار دول الغرب مرهونة بالنفط، وتالياً بشكل الأنظمة المسيطرة عليه، والتي تتحكم بالإنتاج، وتشكلت معظم سياسات الولايات المتحدة الأميركية إزاء المنطقة مدفوعة بهذا الهاجس، وهذا التهديد كركيزة أساسية للتصور الستراتيجي ضمن تصورات ستراتيجية وجيوستراتيجية أخرى، وإذا كان النفط يشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة، فهو أيضاً يشكل تهديداً لأمن اقتصاديات ونمو دول أخرى كالصين، التي تعد اللاعب الأكثر منافسة للولايات المتحدة، فضلاً عن دول أخرى.

وعلى ضوء ذلك تحددت رؤية الولايات المتحدة لنفط العراق، ومن قبله منطقة الخليج العربي على مستويات ثلاث:

الأول، هو المستوى الاقتصادي الخاص بشركاتها النفطية العاملة وما تحققه من أرباح[6].

4 - صنفت الولايات المتحدة الأميركية بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 كلاً من إيران وكوريا الشمالية قصة عن العراق قبيل الغزو بحسب الدعوى الأميركي بدعم خطابه الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش عن حلف الشر، في 29 كانون الثاني (يناير) 2002 وتلاه بإعلان استراتيجية أميركية (الاستباقية) المعلنة في 12 كانون الأول (ديسمبر) 2002 والصادرة عن البيت الأبيض والوثيقة التي قدمت بها الولايات المتحدة الأميركية لمجلس الأمن القومي بعد أحداث 11 سبتمبر. ينظر محمد مصدق، كفاح أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأميركي، مراجعة الأحجار والسياسات السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة العدد 147، كانون الثاني (يناير) 2002 ص 78.

5 - تعد قضية الأقليات وحقوقها من أهم الملفات التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأميركية وتصدر التقارير الأميركية تقريراً سنوياً تضع فيه تصنيفاً للدول في مجال حقوق الإنسان يستخدم كأداة ضغط

6 - أورد موقع هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) على الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنيت في 20 نيسان (إبريل) 2011، تقريراً حول مقالة أعدتها صديقة (الاندبندنت) مع الناشط في مجال الطاقة (عربع موسى) الذي حصل على أكثر من 1000 وثيقة حكومية بريطانية حيث عثرها في كشك بعدوار (يقود على نار) بمصر في أيار 2011 تؤكد العلاقة بين حزب العراق 2003 واستثمارات الشركات النفطية . وتحدثت الوثائق عن اجتماعات وعدها في 31 تشرين الأول (أكتوبر) 2002 الملف فيها البارونة سيمونز وزيرة التجارة في حكومة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير مع مدراء بي بي وشل وبريتش غاز لبحث نصيب الشركات في العراق ما بعد إسقاط نظام صدام حسين.

الثاني، هو ضمان تدفق النفط لها وحلفائها بأسعار مقبولة، وبانسيابية مستقرة لا يحفظ دوران عجلة الإنتاج الصناعي الغربي.

أما المستوى الثالث، فهو مستوى ستراتيجي يتعلق بالصراع الدولي لتأمين والمستقبلي لضمان الهيمنة، مع المنافسين الصريحين كالصين أو مع الحلفاء، كما كدول الاتحاد الأوربي، وهو هنا يمثل أداة للتحكم والسيطرة والنفوذ السياسي ويتطلب السيطرة المباشرة على منابع النفط وعلى دوله المنتجة[7]، ومصادر الطاقة استناداً إلى ستراتيجية الطاقة التي حددتها إدارة بوش.

7 - بعد السيطرة الأميركية وتحكم عالي النفط في الصراع الدولي للهيمنة من خلال الصراعات وتم النفط فيها بشكل مباشر بدخول الصراع الدولي على النفط العربي، مصادر النفطية ومنتجات البترول من الصادرات وصلت هي 31 مليون برميل (أكتوبر 2007) ارتفعت فيها الصادرات سيطرة وزيادة الصادرات في حكومة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير مع عراق ما بين وصول وبوش على أن تحدث بعض الشركات في العراق ما بعد إسقاط نظام صدام حسين.

هناك أكثر من وجه لمشكلة مصادر الطاقة، ترتبط الأولى بالحاجة الذاتية لأميركا من الطاقة في ضوء احتمالات زيادة الحاجة منها من جهة، وتقديرات السقف الزمني لنضوب أهم مصدر وهو البترول في الحقول الأميركية[8].

8 - ياسين سعد محمد ، المصدر السابق ص 13 .

إن مشكلة زيادة الحاجة للبترول، وقرب المدة الزمنية لنضوبه تواجه أغلب الدول الصناعية، ما يزيد من درجة اعتماديتها على مصادر خارجية، فأوربا مثلاً تلبي 52 % من احتياجاتها عن طريق الاستيراد حالياً، وستتصاعد نسبة استيرادها مستقبلاً، أما اليابان فإنها تلبي 98 % من احتياجاتها عن طريق الاستيراد حالياً.

إن مشكلة الطاقة تزيد من حدة المنافسة وتغلّب ظاهرة الصراع الدولي في المدى المنظور، حيث سيتجه الصراع نحو مصادر الطاقة، وأهم مناطقه ذات الاحتياطي الكبير مثل السعودية والعراق والإمارات والكويت وإيران، وهي الدول التي ستحافظ على قدرتها الإنتاجية بعد عام 2025، بعد أن تكون أغلب حقول النفط العالمية قد نضبت[9].

9 - المصدر نفسه

ورغم أن الدول الصناعية تبذل جهوداً حثيثة لتطوير مصادر الطاقة البديلة، إلا أن النفط ما زال يحافظ على ميزته، بالمقارنة مع المشاكل التي تواجهها الأبحاث في توفير مصدر طاقة منخفض الكلفة كالنفط.

تشكل (إسرائيل) إحدى دعامات الرؤية الستراتيجية الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط

3 - أمن إسرائيل

تشكل (إسرائيل) إحدى دعامات الرؤية الستراتيجية الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط وأمنها محوراً أساسياً في هذا التصور، إزاء أيّ دولة من دوله تملك أو تسعى لامتلاك قدرات تخل بالتوازن العسكري مع

(إسرائيل)، والعراق يمثل تهديداً (لإسرائيل)، لا بالمنطق العسكري فقط الذي انتهى عملياً بعد حرب الخليج الثانية 1991، وأتمّه الحاكم العسكري بول بريمر بقرار حل الجيش خدمة لأصدقائه الإسرائيليين حسب تعبيره، ولا بمنطق عقيدة النظام السياسي قبل أو بعد 2003، ولكن بمنطق العقيدة الجماهيرية العراقية بمختلف انتماءاتها ومرجعياتها الدينية والقومية، التي تعد إسرائيل كياناً مصطنعاً وغاصباً لأرض تحمل دلالات رمزية وقدسية وعاطفية، وتالياً فإن تدمير أو السيطرة والإشراف على أدوات نقل المعتقدات إلى واقع ملموس، تصبح هدفاً أساسياً للستراتيجية الأميركية في العراق.

تشكل (إسرائيل) في العقيدة الستراتيجية الأميركية أبعاداً عدة، منها تأثير اللوبي الصهيوني على المسارات السياسية والاقتصادية والإعلامية الأميركية:

ففي المسار السياسي، نلحظ أهميته وتأثيره الكبير على الانتخابات الأميركية، ويتضح ذلك من خلال سعي أي مرشح للرئاسة إلى التملق للوبي الصهيوني من خلال الاجتماع السنوي لمنظمة ايباك (اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة)، التي تعد أشهر جماعات الضغط اليهودية، وواحدة من أقوى خمس جماعات ضغط في واشنطن، وهي من أكبر مراكز النفوذ بالساحة السياسية الأميركية. وهذا النفوذ ليس مقتصراً على العاصمة، فقوة المنظمة قائمة على نشاطها الجاري بأنحاء الولايات المتحدة، حيث تتمتع اللجنة بالعديد من المكاتب المحلية خارج مدينة واشنطن.

10 - للمزيد ينظر: مؤتمر قمة اللوبي جماعة ضغط تتحكم بالسياسة الخارجية الأميركية - على شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط: http://www.anwarbaa.org/nbanews/55.042/0.htm

إن لجماعة إيباك تأثيراً قوياً على السياسة الخارجية الأميركية

وفي شرح تأثيرها يقول رئيس تحرير صحيفة فورورد FORWARD اليهودية، إن لجماعة إيباك تأثيراً قوياً على السياسة الخارجية الأميركية. وتحرص الجماعة على ضمان تبني الولايات المتحدة وجهة النظر الإسرائيلية، نحو صراع الشرق الأوسط، والقضايا العالمية بصفة عامة[10]. وهي أكثر المنظمات قوة وتأثيراً، إذ وصل عدد المشاركين في المؤتمر الأخير لإيباك المنعقد في آذار (مارس) 2012 إلى 31 ألف يهودي أميركي، والرئيس الأميركي وأعضاء من الكونجرس ومرشحي الانتخابات الرئاسية الجمهوريين[11].

11 - للمزيد ينظر: طوبل الذنب تدق في مؤتمر ايباك - جريدة الأهرام القاهرية، الخميس 15 من ربيع الآخر 1433 هـ، 8 آذار (مارس) 2012 السنة 136 العدد 45748. على الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط: http://www.ahram.org.eg/Journalist-reporters/News/135647.aspx

أما في المسار الاقتصادي، فلليهود الصهاينة سيطرة كبيرة على هذا القطاع من خلال الهيمنة المالية والصناعية. ففي المجال المالي هناك أسر سيطرت على القطاع المصرفي، مثل أسرة روتشيلد في فرانكفورت وأسرة باريتغ في لندن، وأسرة روكفلر ◄

وأسرة مورغان في نيويورك[12] ما يمنحهم قدرة تأثيرية كبرى في صياغة المعادلات المالية على المستوى الدولي. وفي القطاع الصناعي تلعب الشركات عابرة القارات دوراً مهيمناً على اقتصادات العالم، مثلاً هناك بين 500-600 شركة منها جنرال موتورز، وأي بي أم للحاسبات، تملك ثلثي الأصول الثابتة في العالم ككل، وتنتج أكثر من نصف الإنتاج العالمي[13].

12 - يمكن العودة إلى: محمد عبيدي، الهيمنة بالمفهوم العالمي للصهيونية، ط1، بيروت، الدار العربية، 2001، ص 39.

13 - المصدر نفسه، ص 15.

وفي المسار الإعلامي يسيطر اليهود على نسبة كبيرة من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، وبذلك يتحكمون بصناعة الرأي العام وتوجهاته. ويمكن العثور على الخطة الصهيونية من وسائل الإعلام وأهميتها، من خلال البروتوكول الثاني عشر من بروتوكولات حكماء صهيون، إذ يشير إلى أننا سنمتطي صهوة الصحافة، ونكبح جماحها، يجب ألا يكون لأعدائنا وسائل صحفيّة، يعبرون فيها عن آرائهم. لن يصل طرف من حر إلى المجتمع من غير أن يمرّ علينا. ستكون لنا صحف تمثل الطوائف المختلفة من أرستقراطية، وجمهورية، وثورية، بل وفوضوية أيضاً. ويجب أن تكون قادرين على إثارة عقل الشعب عندما نريد، وتهدئته عندما نريد. يجب أن نشجع ذوي السوابق الخلقية على تولي المهام الصُحفية الكبرى، وخاصةً في الصحف المعارضة لنا. فإذا تبيّن لنا ظهور أيّ علامات عصيان من أي منهم، سارعنا فوراً إلى الإعلان عن خلاياه الخلقيّة التي نتستّر عليها، وبذلك نقضي عليه ونجعله عبرة لغيره.

يسيطر اليهود على نسبة كبيرة من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، وبذلك يتحكمون بصناعة الرأي العام وتوجهاته

يسيطر اليهود الصهاينة على نسبة كبيرة من وسائل الإعلام. فمثلاً يملك مردوخ وحده فقط أكثر من 175 صحيفة عالمية شهيرة من بينها «التايمز» اللندنية، والصنداي تايمز والصن الشعبية أوسع الصحف البريطانية انتشاراً، و«نيوز أوف ذي و ورلد» و«نيويورك بوست» و«وول ستريت جورنال»، ثاني أوسع الصحف انتشاراً في الولايات المتحدة، ويملك أيضاً 25 مجلة من بينها: «تي في غايد» و«ويكلي ستاندارد» مجلة المحافظين الجدد. وفي مجال التلفزة والبث الفضائي يمتلك 12 محطة تلفزيون في أميركا وحدها، منها: شبكة تلفزيون بي سكاي بي وشبكة فياكوم مالكة سي بي إس و يو بي إن وشبكة فوكس FOX، التي تضم فوكس فيديو ومحطة فوكس نيوز الإخبارية الشهيرة سيئة السمعة ذات التوجهات الصهيونية[14].

14 - هزوان الهز، الإمبراطوريات الإعلامية «بيرت مردوخ نموذجاً»، شبكة المعلومات الدولية على الرابط:
http://nhawa.alwehda.gov.sy/FileName = print_view.asp
3979401302012021518430 6

إن المسارات السياسية والاقتصادية والإعلامية التي يتحكم بها اليهود الصهاينة

تمارس ضغوطاً كبيرة على الإدارة الأميركية وتمنح (إسرائيل) أفضلية معاملة ورعاية من قبل الولايات المتحدة، وتتدخل في تحديد مسارات الستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط.

إن المسارات السياسية والاقتصادية والإعلامية التي يتحكم بها اليهود الصهاينة، تمارس ضغوطاً كبيرة على الإدارة الأميركية وتمنح (إسرائيل) أفضلية معاملة

ثانياً: المتغيرات على الساحة العراقية

منذ الاحتلال الأميركي للعراق في 9 نيسان (ابريل) 2003، شهدت الساحة العراقية متغيرات عدة، أثرت على الستراتيجية الأميركية وغيرت من مسلماتها، التي بنيت على تصورات خاطئة لطبيعة تلقي العراقيين للاحتلال وسهولة غزوه، والسؤال المهم هل أن الولايات المتحدة احتلت العراق من أجل البقاء فيه لأطول فترة، أم إن مهمتها مقتصرة على تغير النظام السياسي والانسحاب بعدها؟.

تدلل المعطيات سابقة الذكر فيما يخص أهمية العراق للستراتيجية الأميركية، على أن الأميركان جاؤوا ليبقوا، وهذا ما تؤكده الكلفة الاقتصادية التي دفعت في حرب احتلال العراق، وإدامة الوجود للسنوات التي أعقبت لحظة الاحتلال، والتي وصلت في بعض التقديرات إلى 4 مليارات دولار شهرياً، وأكثر من 4 آلاف قتيل وعشرات الآلاف من الجرحى خلال سنوات الاحتلال، وهذا التصور يطرح سؤالاً آخر، وهو لماذا انسحب الأميركان من العراق؟

المعروف أن الهدف الستراتيجي، لا يتغير إلا إذا اكتملت أهدافه، أو إذا واجهته معوقات، فمن ناحية الهدف صدر الكثير من التعليقات الأميركية والغربية على الانسحاب الأميركي من العراق، وصفته بالهزيمة، فقد أبدى الدكتور أندرو باسيفج - أستاذ العلاقات الخارجية والتاريخ في جامعة بوستن، رأيه التالي في الحرب العراقية: «من النادر في مسار التاريخ البشري، إن يبذل هذا الكم الكبير من التضحيات الغالية سداً، لغرض تحقيق مثل هذا العدد الضئيل من النتائج غير المهمة»، كما أوضح نيكولاس بيرنز مساعد وزير الخارجية الأميركي الأسبق للشؤون السياسية، وسفير بلاده السابق لدى حلف الناتو، في مقال نشرته صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون، إن الحرب الأميركية على العراق أصابت مصداقية بلاده، واصفاً إياها بأنها خطأ ستراتيجي بالحسابات، وبأنها الصدمة الأكبر للولايات المتحدة منذ غزو فيتنام[15]، فما هي أهم متغيرات الشأن العراقي التي أثرت في الستراتيجية الأميركية في العراق ؟.

15 - لمزيد ينظر: مؤيد المحمودي، الاحتلال والمقاومة العراقية - الأهداف والمتغيرات على الشبكة الدولية للمعلومات (على الرابط) http://www.albasrah.net/ar_articles_20127/0212mhmodi_070212.htm

المتغير الأمني والسياسي

شكل المتغير الأمني علامة فارقة وتحدياً مهماً في تغير أولويات الستراتيجية الأميركية، وعلى مستويين، الأول مثلته المقاومة المسلحة والثاني كان من حصة العمليات الإرهابية.

تعد المقاومة المسلحة للاحتلال الأميركي المتغير الأساس الذي واجه الستراتيجية الأميركية في العراق

تعد المقاومة المسلحة للاحتلال الأميركي المتغير الأساس الذي واجه الستراتيجية الأميركية في العراق. تعتمد المقاومة على شرعية دينية وإنسانية وقانونية، تؤكدها وتؤكد وجودها، فمن حق أبناء البلد الذي استبيح أن يقاتلوا.

قد لا تتوفر إحصاءات كاملة عن العمليات العسكرية التي تعرضت لها القوات الأميركية في العراق لكن من الممكن استنتاجها من الكلفة، البشرية والمادية التي تعرضت لها القوات الأميركية، وهي كلفة بحسب تصريحات ودراسات أميركية، قد فاقت الكلفة الأميركية المدفوعة في الحرب العالمية الثانية.

جعلت المقاومة الأولويات الأميركية تتغير فذهبت باتجاه الحفاظ على الوجود، الدفاع بدل الهجوم، الترتيبات الأمنية والعسكرية بدل الترتيبات السياسية

جعلت المقاومة الأولويات الأميركية تتغير فذهبت باتجاه الحفاظ على الوجود، الدفاع بدل الهجوم، الترتيبات الأمنية والعسكرية بدل الترتيبات السياسية التي كانت تسبح الحراك العسكري بدل أن تقوده، الهدف من جعل العراق قلعة للديمقراطية في الشرق الأوسط اكتفى بإجراءات شكلية لم تستطع أن تجذر سلوك ديمقراطي حقيقي خصوصاً على مستوى القيادات السياسية، وهو ما جعل الديمقراطية العراقية هيكلاً نضياً بدون ديمقراطيين.

التحدي الأمني كان يستنزف القدرات الأميركية المعنوية والمادية والبشرية، وهو ما استنزف العقل الستراتيجي في البحث عن مخارج وليس حلول، وهو ما يؤكده خيار الانسحاب.

فضلاً عن ذلك فإن المقاومة المسلحة، استهدفت النيل من أي مصداقية للشعارات الأميركية في عراق مزدهر عرفه آمن، وكشفت زيف الادعاءات الأميركية والوعود غير الحقيقية، وهو ما عضد من رفض القاعدة الشعبية للاحتلال، وجعل الأميركان يعيشون في محيط عدائي شبه كامل.

المستوى الثاني من التحدي الأمني للستراتيجية الأميركية في العراق، متثله الأعمال الإرهابية، التي نالت من أمن المواطن العراقي والبنى التحتية والوضع المعاشي والاقتصادي واليومي، ما أفقد العراق سمة الوضع الطبيعي، ووصف بأنه دخل مرحلة الدولة الفاشلة التي تعرف بحسب مجلة السياسة الخارجية وصندوق السلام، بأنها تلك الدول التي لا تستطيع أن تقوم بوظائف أساسية، وتحديداً التعليم والأمن والحكم، وكان ترتيب العراق في تقرير عام 2008 يقع ضمن الدول العشر الأخيرة[16]. فالإحصاءات عن عدد القتلى المدنيين نتيجة أعمال العنف تتباين بشكل كبير، فقد أعلن الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ، أن عدد ضحايا العنف في العراق منذ 5 نيسان (أبريل) 2004 وحتى 31 كانون الأول (ديسمبر) 2011 قد بلغ «69 ألفا و163 شهيداً و239 ألفاً و133 جريحاً» . بينما أفادت وثائق نشرها موقع ويكيليكس عام 2010، بأن عدد القتلى منذ بداية الغزو بلغ 109 آلاف. تلك الإحصاءات زادت عن ذلك أو اكتفت بأقلها، بحسب إحصاءات الحكومة العراقية فهي تشكل رقماً كبيراً، يوضح مدى هشاشة الوضع الأمني وانعكاساته على حالة الأمان المطلوب توفرها في المواطنين.

16- محمد السيد عليوه، ما هي الدولة الفاشلة؟ مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المتصلة على الشبكة الدولية للمعلومات وعلى الرابط: http://www.dcrs.org/4419.htm

مثلت الحرب الطائفية بين عامي 2006 و2007 ذروة التحدي الأمني، وعُرضت هيبة أميركا إلى التآكل على المستوى الدولي، رغم القول بأنها جزء من ستراتيجية الفوضى الخلاقة التي خططت لها أميركا في العراق.

إذن كيف نفسر زيادة عديد القوات الأميركية للسيطرة على الانفلات الأمني، وكيف نفسر تبني سياسة الصحوات للحد من نفوذ القاعدة، إن كانت الفوضى الخلاقة ستراتيجية مطلوبة أميركياً. ألا يشكل ذلك تناقضاً بين سلوك سياسي له معطياته على الأرض، وستراتيجية يُروّج لها .

قد يكون التفسير في أن الفوضى الخلاقة، كانت تبريراً لفشل الستراتيجية الأميركية في العراق، تبريراً لعجز عن تحقيق الأهداف المعلنة، والمعروفة منطقاً وعقلاً، لغزو العراق وعدم قدرة أميركا على تحقيق استقرار نسبي، وهو المطلوب أميركياً لتحقيق أهدافها في العراق التي تتطلب عراقاً مستقراً استقراراً هشاً، ومهيمن ومسيطر عليه من قبل أميركا، لتسير سياسته باتجاهات تتوافق

إن الفوضى الخلاقة، كانت تبريراً لفشل الستراتيجية الأميركية في العراق، تبريراً لعجز عن تحقيق الأهداف المعلنة

◄

والمصالح الأميركية، بجعل العراق قاعدة وحليفاً تابعاً لها، أي إن ميزان القو
المطلوبة في العراق أن لا يكون عراقاً قوياً يهدد مصالح شبكة الحلفاء الإقليميين و
يكون دولة فاشلة يمكن أن تشكّل بيئة خصبة لتوليد قوى راديكالية تعرقل الاستثمار
الاقتصادي والسياسي في ترتيب أوضاع المنطقة، وإعادة رسم خارطة التحالفات
وتخفيض حدة العداء لأميركا وإسرائيل، ولذلك غيرت أميركا من سياساتها وخفضت
سقف الأهداف، وبررت الفشل في التحدي الأمني بالفوضى الخلاقة.

الفشل في تحقيق الاستقرار خلق قاعدة رفض شعبية اعتبرت أميركا مسؤولة عن كل
إفرازات الوضع الأمني وانهياره، والرفض الشعبي كان عاملاً مهماً في دفع الإدار
الأميركية لتبني خيار الانسحاب، وكان عاملاً ضاغطاً على الحكومة
العراقية، في عدم تمديد بقاء القوات الأميركية لفترة أخرى بعد
انتهاء توقيتات الاتفاقية الأمنية، وهو ما يمثل ذروة التعثر
الستراتيجي الأميركي في العراق، وما يتبعه من تغير في الستراتيجية
الأميركية في المنطقة، خصوصاً إزاء إيران والصراع معها، فالتعثر
الستراتيجي من احتلال العراق، كان يهدف للتأثير على أهم
اللاعبين الإقليميين المعارضين للسياسة الأميركية، ويمثل إيران
احدهم بما لها من ملفات شائكة وصراعية مع أميركا، مثل
الإطاحة بأهم حلفائها محمد رضا بهلوي شاه إيران، وقيام نظام
سياسي يجاهر بالعداء لأميركا، وتصاعدت حدة العداء ابتداء من حادثة احتلا
السفارة الأميركية في طهران، ومروراً بمد إيران شبكة تحالفات إقليمية مع سوريا
وأحزاب لها تأثير على إسرائيل، كحزب الله ومنظمة حماس وصولاً إلى الملف النووي
الإيراني.

الرفض الشعبي كان عاملاً مهماً في دفع الإدارة الأميركية لتبني خيار الانسحاب، وكان عاملاً ضاغطاً على الحكومة العراقية، في عدم تمديد بقاء القوات الأميركية لفترة أخرى بعد انتهاء توقيتات الاتفاقية الأمنية

احتلال العراق ومن قبله أفغانستان يحقق ميزة ستراتيجية لأميركا، في الاقتراب من
إيران ووضعها بين طرفي كماشة، خصوصاً مع وجود تفوق نوعي عسكري أميركي في
التسليح، وتقنية الطيران والصواريخ وانتشار القواعد الأميركية في دول الخليج العربي

انتقلت الأبعاد الرقمية والكمية في التفوق إلى صراع بين أميركا وإيران داخل الأرض
العراقية، وبتداخل لم يجعل التفوق الأميركي واضحاً، من خلال ستراتيجيات إيران
عملت على تقويض الوعد الأميركي وفي تأسيس شبكات تحالف مع أحزاب عراق

ذات وزن ضاغط على الحكومة العراقية من جهة، وعلى الأميركان من جهة أخرى، وهو ما جعل إيران رقماً صعباً ومنافساً موازياً لأميركا في الشأن العراقي، وهو ما قلب معادلة التفوق الستراتيجي الأميركي في الاقتراب من إيران وتهديدها، أو حملها على تقديم تنازلات في الملفات الصراعية البينية، أو على مستوى توازنات القوى الإقليمية، وأصبح التهديد الستراتيجي الأميركي لإيران معكوساً، إذ أصبحت القوات الأميركية في متناول التأثير الإيراني.

تصاعد الصراع الأميركي الإيراني حول الملف النووي، بالتوازي مع قدرات التأثير الإيراني على القوات الأميركية داخل العراق، جعل ميزان المصلحة الستراتيجية الأميركية بين خيارين، إما تقديم تنازلات لإيران في موضوعة الملف النووي، أو القبول بالانسحاب لممارسة دور ضاغط على إيران، بعيداً عن التهديد المباشر لقواتها الموجودة في العراق، فالانسحاب الأميركي من العراق تحكمه توازنات إقليمية أوسع من مقدرات الداخل العراقي، غير أن قوى التأثير تستند إلى معطيات من داخل العراق وخارجه.

شكل المتغير السياسي العراقي بتفاعلاته الداخلية والإقليمية، أحد العوامل الضاغطة والمؤثرة في السلوك الأميركي وطريقة صياغاته الستراتيجية، في التعامل مع المستجدات المتلاحقة في الشأن العراقي، والتي كان لها امتدادات إقليمية، كما هو شأن الامتدادات الإقليمية بالتأثير في الشأن العراقي.

شكل المتغير السياسي العراقي بتفاعلاته الداخلية والإقليمية، أحد العوامل الضاغطة والمؤثرة في السلوك الأميركي وطريقة صياغاته الستراتيجية

من الصعوبة بمكان فصل المتغير السياسي عن الأمني في التعاطي مع صورة الواقع العراقي، فهما متداخلان، وهذا ما يمكن أن ندركه من خلال الموقف الخليجي من التغير في العراق، فالرؤية الخليجية للتعاطي مع الأوضاع العراقية، تحكمها هواجس الخوف من التمدد والنفوذ الإيراني على الشأن العراقي، بما يخل بتوازنات المنطقة لصالح إيران، وبذلك تحول التغير مع كل المواقف الرافضة لنظام حزب البعث، بترحاب فاتر من دوله ومحورها السعودية عدا الكويت، التي كانت الممر لاحتلال العراق.

العزلة العربية للنظام السياسي العراقي بعد التغير، جعله يفقد أحد مرتكزات الوجود التفاعلي المطلوب، لأي نظام سياسي، خصوصاً وأن النظام السياسي في العراق، يمر بمرحلة تحولات يحتاج فيها إلى دعم إقليمي، ذلك الفراغ المنطلق من حسابات أمنية ◄

وأخرى تحمل البعد الطائفي، أدت إلى أن تكون أميركا وإيران اللاعبين الرئيسين في العراق. وأدت أن يكون البعد الطائفي ذا مداولات وحمولات إقليمية، زادت من حدة تحولاته الداخلية من خلال تبني النظام التوافقي المبني على تشظير الفضاء الاجتماعي، ونقله إلى البعد السياسي في حكم العراق، وتوزيع المناصب الحكومية على أساس الانتماءات الطائفية والقومية.

أوجدت المصالح الإقليمية المتصارعة أمنياً وطائفياً، بتفاعلها مع الانقسام السياسي على أسس مجتمعية طائفية وقومية، انقساماً حاداً ترجم عملياً في الحراع الطائفي في الأعوام 2005 - 2007، وأدى إلى تصاعد الرفض الأميركي الداخلي لسياسات جورج دبليو بوش، في زيادة عديد القوات أو في الإبقاء في التورط في الشأن العراقي، ما شكل ضغطاً على صانع السياسة في البيت الأبيض، وأعطى الديمقراطيين أوراقاً انتخابية، ترتكز على مغازلة الرفض الشعبي، وتجعل من الانسحاب حملة انتخابية، ووعد اوباما إن تم انتخابه.

طوال السنوات الماضية فرضت قضية العراق هيمنتها على السياسة الأميركية في عموم المنطقة

طوال السنوات الماضية فرضت قضية العراق هيمنتها على السياسة الأميركية في عموم المنطقة، وبعد قرار الانسحاب وصياغة ستراتيجية محددة لتطبيق اتفاقية الإطار الستراتيجي مع العراق، وإتمام عملية سحب القوات على وفق الجدول الزمني المحدد، وما تبعها من تطورات على صعيد البيئة الداخلية العراقية، وتداعياتها على عموم السياسة الأميركية في العراق والمنطقة، كان على أميركا أن تحدد توجهاتها الستراتيجية حيال الأوضاع الجديدة وأهدافها المستقبلية، التي تعد أهم مرتكزات بناء النظام الدولي الجديد. ولابد من القول إن الولايات المتحدة ستواجه سلسلة من التحديات المهمة والمعقدة والمتداخلة، تستدعي اهتماماً عاجلاً وتعاملاً سياسياً محدداً معها. فالمتغيرات التي شهدها العراق ومدى تأثرها بالسياسة الأميركية، سيكون لها تأثير واضح في تبني ستراتيجية أمن قومي وبناء تحالفات جديدة في المنطقة، على وفق المصالح الأميركية العليا، لأن ما يحدث في العراق من متغيرات سيؤثر بشكل مباشر على الوضع الستراتيجي في المنطقة، كما أن دولة العراق هي التي سوف تحدد شكل التطور الذي سوف يطرأ على المنطقة، وكيفية العلاقة التي ستقوم بين الأميركيين والتيارات الرئيسة في المنطقة[17]. وفي هذا السياق فإن الخطوات العملية التي

إن الولايات المتحدة ستواجه سلسلة من التحديات المهمة والمعقدة والمتداخلة، تستدعي أهتماماً عاجلاً وتعاملاً سياسياً محدداً معها

17 - ريتشارد هاس وميلارن انسبك وإلتون راسل حيث عهد إدارة سياسة أميركية للشرق الأوسط، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، العدد 16، 2009، ص 7 وما بعدها.

ستتخذها الولايات المتحدة، ستكون مزيجاً من الحفاظ على أكبر قدر من المكاسب وحماية المصالح، والقرب من مناطق التوتر، وكذلك حماية الحلفاء، وتقويض أدوار القوى الأخرى الساعية إلى مكانة فاعلة في قضايا المنطقة، أو بالقدر الذي تسمح به الولايات المتحدة إن صح التعبير. لذا فإن من بين التوجهات الأشد أهمية، التي تستطيع الولايات المتحدة اتخاذها، توسيع مدى الرؤية إلى مرحلة ما بعد العراق، حيث إن هناك عوامل عديدة اجتمعت لتضع صانع القرار الأميركي إزاء فرصة سانحة، لتكريس اهتمام أكبر لقضايا المنطقة، ولعل الأهم منها إعادة الانتشار وتغيير أساليب عمل القوات الأميركية، والتحكم بعددها ومن ثم إعادة توزيع القوة والأدوار داخل مكونات القوى الرئيسة في المنطقة، بمعنى إحداث تغيير في طبيعة السلطة وخلق حالة إرباك داخلي في مناطق تنظر إليها الولايات المتحدة بعين التغيير الضروري، وليس الاختياري، وكذلك الاستمرار في تأمين تدفق موارد الطاقة، من دون أيّ إرباك أو انقطاع أو خلل في منظومة أسعار النفط، وتأمين الاقتصاد الأميركي الذي يعاني من نقاط ضعف، بدأت تصيب الهيكل الاقتصادي في مرحلة تشهد صعوداً اقتصادياً لدول آسيوية، وكذلك السير نحو إعادة رسم خارطة التحالفات والتفاعلات الإقليمية، وصياغة هيكلية القوة بين دول المنطقة، بالقدر الذي يوفر إمكانية التحرك المنضبط للقوى الإقليمية.

إن عراق ما بعد الانسحاب، وما يمر به من هشاشة الوضع الأمني ومجموعة التحديات الأخرى، التي تهدد بناء الدولة وطبيعة النظام فيه ومدى اندماجه في بيئته الإقليمية، وعلاقاته المستقبلية والفواعل الرئيسة التي تمارس الأدوار فيه، وإيران التي تقترب حثيثاً من العتبة النووية، إلى جانب تهاوي وجمود دعائم عملية السلام بين العرب وإسرائيل، كلها نقاط جوهرية في ستراتيجية الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة، والتي لابد أن تحدد بصياغات وفكر ستراتيجي يحاكي متطلبات كل مرحلة، وكل حالة، في ضوء تحديد مقومات تشكيل البيئة الدولية والإقليمية، والدور العالمي عبر خيارات متاحة وأخرى مصحوبة بأزمات وتحديات[18].

18 - فريد بزيد، عالم ما بعد أسكا، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 14-15. كذلك ينظر: برنامج الرسائل عبر المحيطات، أين تتوارد الولايات المتحدة؟، مركز البرامج، 2012، متاح على الإنترنت.

ومثل التقويم الجيوبولوتيكي للمنطقة نقطة جوهرية في صياغة ستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية، إذ إن أهمية الدول ومكانتها الجيوسياسية، ستحدد خيارات التعامل المرحلي والمستقبلي بالنسبة للسياسة الأميركية، لذا فإن مكانة الدول وأولويات المصالح تتغير تبعاً لتغير طبيعة التحالفات والأدوار

ويمثل التقويم الجيوبولوتيكي للمنطقة نقطة جوهرية في صياغة ستراتيجية الولايات المتحدة الأميركية

الإقليمية، مع ثبات الأهمية الجغرافية وكما أسلفنا فإن تغيير مكانة الملف العراقي على سلم أولويات ستراتيجية الولايات المتحدة، بفعل تغيير نمط التعاطل العسكري والسياسي، سيوفر للولايات المتحدة القدرة على التوجه شطر إيران، في ظل اختلال معادلة التوازن لصالحها، بعد غياب التأثير العراقي واستمرار تحالفها مع قوى الممانعة في المنطقة، وعبر خطوط التحرك السياسي الأميركي، ومن منطلق الاستجابة للمطلبات الراهنة وبعدها المستقبلي، فإن إدارة أوباما ستكون قريبة من التعامل مع الملف الإيراني، انطلاقاً من «مبدأ القوة الناعمة» بالتزامن مع التلويح بالقوة الصلبة إن لزم الأمر، وإن وصل التهديد إلى أعلى مستوياته بالنسبة للأمن القومي الأميركي.

لذا فإن الستراتيجية أو التحرك التكتيكي الأميركي حيال إيران، سيتمحور عن خلال الحديث مع إيران، عن حوار مباشر بدون شروط مصحوباً بحوافز أخرى، في محاولة لثني طهران عن المضي في تطوير قدرات تتيح لها التعجيل في إنتاج كميات من الوقود النووي، في مرحلة أثبتت سياسات الاحتواء والعقوبات قصورها في تأدية هدف السياسة الأميركية، كما أن الميل الستراتيجي الأميركي سيتجه نحو تحديد تكاليف الستراتيجية العسكرية، إذا ما اتجهت إلى استخدام القوة ضد إيران، وحساب المخاطر التي تكتنف توجيه ضربة وقائية إليها، ناهيك عن اختلال مجمل التفاعلات في المنطقة تأثراً بالتداعيات المصاحبة لمثل هذا القرار. إذن فإن الولايات المتحدة ستعمد إلى موازنة فعلها الستراتيجي، بين الحوار والبديل باستخدام القوة، للحيلولة دون العيش تحت رحمة السلاح النووي الإيراني، أي تبني منهج الحوار وإطالة أمده، وفي الوقت ذاته الضغط على إسرائيل لمنعها دون الإقدام على عمل عسكري استباقي، تكون نتائجه غير محسوبة في هذه المرحلة من خلال توفير ضمانات وتعهدات حماية وتعزيز قدرات الردع الإسرائيلية.

أن الولايات المتحدة، سوف تسعى إلى أن توظف قدراتها في محاولة لتوطيد ركائز اتفاق السلام بين العرب وإسرائيل

على صعيد آخر، فإن الولايات المتحدة، سوف تسعى إلى أن توظف قدراتها في محاولة لتوطيد ركائز اتفاق السلام بين العرب وإسرائيل، بما فيها سوريا تحديداً، بالشكل الذي يقلل من قدرة المحور مع إيران وتقليل الدعم الخارجي المقدم لحماس وحزب الله، وتقوية فرص الاستقرار في لبنان وتقديم حل الدولتين مع الفلسطينيين. إن الولايات المتحدة تدرك جيداً أن أي تسوية أو مبادرة سلام عربية إسرائيلية، من شأنها أن تكون تجسيراً للهوة بين طهران وسوريا، التي تعد البوابة

الرئيسة التي تنفذ منها إيران إلى لبنان والأراضي الفلسطينية، وبعدها دولة مواجهة مع إسرائيل. وهذا جزء من المخطط الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تنفيذ مراحله في سوريا في المرحلة الراهنة، وبعبارة أدق، فإن كسب سوريا أو تغيير سياستها، سواء بتغيير قيادتها أو تشذيبها سيوفر للولايات المتحدة إمكانية إضعاف الصلة مع إيران، وتالياً إضعاف محور التحالف مع حزب الله في لبنان ودعم القوى الفلسطينية[19].

19 - يمكن الاطلاع على إعلان مقتل أبو يحيى المصري، عماد مغنية، في: «تقارير: مقتل المصري أبو يحيى من القاعدة في باكستان»، الجزيرة نت، 31/1/2012، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.aljazeera.net/news/pages/3ab1ed0d-ed0e-4ed0-b0ab-ed0e4ed0b0ab

ولابد أن تتبنى الولايات المتحدة ستراتيجية تعتمد على الاستفادة من رغبة القوى الإقليمية والعالمية، في العمل جنباً إلى جنب معها من خلال تجديد التزامها الدبلوماسي، من أجل إعادة ترتيب المشهد الستراتيجي في الشرق الأوسط. لذا فإنه سيكون واضحاً مدى تأثير الضغوط الأميركية في سياسات الدول العربية، إزاء أزمات المنطقة وتوجه هذه السياسات نحو تنفيذ خطوات مرسومة مسبقاً، وتأدية أدوار منوطة بها، كما تبين في المشهد الليبي واليمني وما يشهده الملف السوري وبالذات قطر والسعودية، وفي الوقت نفسه ستعمل الولايات المتحدة على موازنة أدوار هذه الأطراف، من حيث القدرة والدور في هذه القضايا، مع سعي جاد نحو إشراك العراق في رسم مسارها والتعامل معها ستراتيجياً[20].

20 - المصدر نفسه.

إما في المغرب العربي وتحديدا شمال أفريقيا، التي تعد منطقة تصارع نفوذ بين القوى الدولية، الساعية إلى استعادة جزء من مكانتها الدولية والولايات المتحدة، فإن الرؤية الستراتيجية انصبت على ضرورة تغيير التحالفات القديمة، ما تطلب التضحية بالقيادات السابقة وتغيير شكل السلطة وطبيعة أيديولوجية الحكم، والاستعاضة عنها بحكومات مرتبكة غير مستقرة لمدة ليست قصيرة، من أجل تغيير معادلة النفوذ والتوازن السائدة.

إن تركيا ستكون دولة محورية في الستراتيجية الأميركية

وبالتحول بالحديث إلى مسار آخر، فإن تركيا ستكون دولة محورية في الستراتيجية الأميركية، بعد أن تتغير أوزان الدول الإقليمية، وتحول الدور في العراق نحو قضايا أكثر إلحاحاً. لذا ستعمل الولايات المتحدة على إعادة الثقة في العلاقات مع تركيا، وإعادة تقويم مكانتها في الستراتيجية المستقبلية بعد التراجع الذي أصابها جراء الوجود المباشر في العراق، وذلك كي تعيد قوة التحالف مع تركيا، بما يخدم مصالحها في المنطقة المضطربة[21].

21 - علي محسن باكير، «المكتسبات الموضع العراقي على موازين القوى في المنطقة»، الجزيرة نت، مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 22 ديسمبر/كانون الأول (كانون الأول) 2011، ص 27. كذلك يمكن الاطلاع على تاريخ بلاد العالم الثاني: المنطقة والسياسة في النظام العالمي الجديد»، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009، ص 433.

وبرغم أن مكافحة الإرهاب، تعد ركناً لا غنى عنه من أركان أي ستراتيجية أميركية

خاصة بالمنطقة، إلا أنه ليس من الضروري الآن جعلها القوة المحركة الرئيسة لهذه الستراتيجية، بعد تعميم مفهوم العدو والحرب الاستباقية ومكافحة الإرهاب. لذا فإن الستراتيجية تقوم على تقوية القدرات المحلية لمحاربة الإرهاب، والحيلولة دون بروز القاعدة من جديد في العراق وتقوية المؤسسات الوطنية في الدول الضعيفة أو الفاشلة، وإرسال رسالة إلى العالم الإسلامي بأن الحرب ضد الإرهاب لا تستهدف الإسلام، وإنما أمرا منطوقة، إلى جانب تغيير قيم النوابن القائمة بوساطة أنظمة حليفة قديمة لخدمة المصالح الأمريكية، وإعادة صياغة العلاقات والتعامل مع الحركات المنطوقة أو الإسلامية في المنطقة، على وفق رؤية جديدة تلائم متطلبات المرحلة الجديدة والمقبلة، بما فيها من استحقاقات الوجود واستخدام القوة والتحالفات والتوازنات الجديدة[22].

22 : جاسم محمد، مصدر سابق.

ثالثا : ملامح الستراتيجية الأميركية المستقبلية

ويمكن أن نحدد ملامح الستراتيجية المستقبلية للولايات المتحدة في المنطقة في الطرح الآتي:

1. توفير أقصى حماية أمنية لمنطقة المصالح الأمريكية والحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها العسكري في منطقة الشرق الأوسط.

2. تنمية الاستثمارات في المجال الدفاعي والعسكري.

3. الحفاظ على الهيمنة العالمية للولايات المتحدة في العالم من خلال الشراكات أو التحالفات.

4. مواجهة انتشار التسلح النووي والصاروخي وأسلحة الدمار الشامل والحفاظ على الهيمنة الكاملة على الميدان النووي وإدامة التفوق النووي الأمريكي[23].

23 : في هذا السياق يمكن الاطلاع على: لاثل محمد إسماعيل، رقعة الشطرنج الكبرى لبريجنسكي، دار هوما للطباعة، 2011، ص 13.

5. تعزيز فلسفة الإزاحة العالمية - العولمة - وربط شبكة أنظمة السوق الرئيسة (النظام الرأسمالي) بالنظام الأمريكي (المركز)، والسعي لفتح رقع جديدة لم تفتح سابقاً.

6. رعاية ما يسمى الأنظمة الديمقراطية الجديدة واقتصاديات السوق ومساعدتها حيثما أمكن، ولاسيما في الدول ذات الأهمية والفرص الاستثنائية (الثروات النفطية).

7. التصدي للنظم العاصية وفق نظرية الدولة وتصنيفها بالدول المعادية للديمقراطية (الدول التي لم تلتحق بالنظام الرأسمالي)، ونشر الفوضى في دولها وتفكيكها وتفتيت ديمغرافيتها [11].

8. إذكاء حرب الإيديولوجيات المتشددة ومطابعها الحربي، وما يطلق عليه «الحرب العالمية على الإرهاب»، والتي تعطي زخماً من التدخل الواسع في دول العالم، والتحول إلى نشر الخرائط ضمن سياسة الفوضى الخلاقة، التي روج لها المحافظون الجدد.

9. العمل على ترسيخ مفهوم الدولة العالمية وتحقيق الهيمنة الكونية، مع إنشاء حكومات عاجزة ترتبط بسياسات أميركا، وتعد أحزمة ناقلة للمال العام إلى مصادر النفوذ الأميركي، من خلال اللوبيات وكارتل الشركات القابضة.

10. السعي لمنع الانتشار النووي والصاروخي ضمن النطاق الجيوستراتيجي.

11. إدامة الحروب الخاصة (الانقلابات والنزاعات والصراعات)، لإشاعة الاضطراب السياسي والأمني، ما يحقق ولوجاً حراً للدوائر والشركات القابضة، وفتح الأسواق المتعددة والأمنية منها، كعلاج للأزمة الاقتصادية والركود والديون والعجز المالي.

12. التحول من ستراتيجية النظام الدولي وقيادة الدولة العظمى وتأمين السلم الدولي وتوازن القوى، إلى ستراتيجية الضغط الشركاتي وصناعة مناخ الاضطراب الدولي الشامل.

13. الاستخدام الأمثل للقوة العسكرية، من حيث المهام، والحجم، ونوعية القوات، واستخدام السياسية الناعمة الضاغطة والسياسة الذكية الجوالة، على أن تحدد الستراتيجية العسكرية الأميركية أدواراً ومهامَّ أساسية وثانوية للقوات المسلحة الأميركية، طبقاً للمصالح المهمة والستراتيجية للولايات المتحدة، مع التركيز على ضرورة خلق بيئة ستراتيجية أمنية تسمح لها بتحقيق مختلف مصالحها، بأقصى قدر من المكاسب، وأقل خسائر ممكنة (الكلفة والتأثير – الفعل والمردود)، وذلك من خلال السيطرة على البيئة الأمنية الدولية، من خلال نشر الجيش الأميركي وقوات مسلحة متعددة الأغراض جديدة أطلق عليها «جيش القرن الحادي والعشرين»، عبر شبكة قواعد ما وراء البحار، ولابد من ملاحظة المتغير الستراتيجي وتحول الولايات المتحدة الأميركية إلى ستراتيجية الاقتراب غير المباشر، بعد حربي العراق وأفغانستان والحروب

◄

السرية في الباكستان واليمن والسودان والصومال، ناهيك عن الصراع الشركاتي الذي أصبح ببعده الاقتصادي يسيطر على طبيعة العلاقات الدولية. ◆